

# الفرق بين الموالاة والمعاملات مع الكفار

*Distinction Between Dealings  
And Friendship Concerning Unbelievers*

محمد عمران(1)

## Abstract:

*Quran and Hadith have reference concerning the world as two types but the terminology of Darul Islam and Darul Harb is not there.*

*Darul Harb turns into Darul Islam by the presence of such Islamic Elements as Friday Prayers and Eid prayers, but how Darul Islam turns into Darul Harb there is difference of opinion among Ulema.*

*Mawalaat-e-Haqiqia (Real Dealing of Friendly Nature) are invalid with unbelievers whereas Mawalat-e- Soria (Dealings in form of Friendly nature) is valid only when required(necessary).*

*Qital and Shiddah (Fight and Implementation by Force) is for all unbelievers and not special with Muharibeen bil Fayl.*

*Financial aid and compassion is valid only with Zimmi and at the same time love and affection is invalid.*

*Dealings in matters is valid concerning unbelievers but for crime and punishment the Islamic Law will be applied whereas for Domestic and Family matters their own Religious Law will be applied.*

## المقدمة

حدث في بعض بلاد المسلمين في هذه الأيام من موالاة بعض أهل النفوس الخسيسة بدون ضرورة شرعية للعدو الكافر. أخزاه الله ودمره ، وشتت شمله وقطع دابرها . واحتتمائهم به ورکونهم إليه بالاستناد والسكنون والاعتماد عليه ، ويدعون أن ذلك إنما هو فرار من الظلم الذي لحقهم من الولاة ، وأنهم مسلمون موحدون يل وخارجون عن دائرة العصابة ، وأن ذلك جائز لهم للصلة المذكورة عند من حق .

فيما ترى هل يسوغ لهم المواجهة والموالاة بدون ضرورة شرعية أخذنا بقوله تعالى : **﴿أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** (المتحنة: 8) [آل عمران: 28] ؟

حاشا الله لا بل ألف مرة لا ، واستدلوا بمفهوم المخالف من قوله تعالى : **﴿وَلَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالَّذِينَ أَخْرِيْرُ يُؤْدِيُونَ مَنْ خَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا أَبْيَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْ لِئَلَّكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُزُوحٍ مِنْهُ وَيَذْلِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَرَضا عَنْهُ أَوْ لِئَلَّكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** (المجادلة: 22) [ ]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَجَدَّدُوا عَدُوُّكُمْ أُولَئِكَ تُلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمُؤْدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْغَنَىٰ يُغْرِيَنَّ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِنْتُمْ مُّرْضِيَ لِسُرْرَةِ إِلَيْهِم بِالْمُؤْدَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَحْكَمْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلُ﴾ [المتحن: 1: 1] لأن الآية تعلل تحريم المولاة أو الإلقاء بالمولدة إلى المشركين بأمر من مجتمعين : كفرهم بالإسلام وإخراجهم للرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق .

ونسوا آية صريحة في حرمة المولاة معهم سواء كانوا يقاتلونهم في الدين ويخروجونهم من ديارهم أو لم يكونوا . وما فهموا معنى البر والإقسام وجعلوهما المولاة مع الكفار، فإنشاء الله تعالى في هذا البحث أحلل معنى المولاة وأقسامها مع حكمها وأوضح معنى البر والإقسام وأشرح معنى المعاملات مع الكفار وحكمها .

### الفصل التمهيدي

#### المبحث الأول : كيف تصير دارا لإسلام دار الحرب :

أود قبل أن أتعرض لأقوال الأئمة في بيان دار الإسلام وصفة دار الكفر أن أذكر أن الكتاب والسنة دلا على تقسيم البلاد إلى دارين مختلفين في الوصف متميزين بصفات تخصهما فيقول الله سبحانه وتعالى

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِبِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمْ كُنْنَا قَالُوا كُنَّا مُسْتَأْسِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَأَسْعَةً فَهَمَا جِرِّوْا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 97].

قال ابن حجر<sup>1</sup> : (يعني بقوله تعالى " والذين آمنوا " الذين صدقوا بالله ورسوله " ، ولم يهاجروا " ف惰هم الكفار ولم يفارقوا دار الكفر إلى دار الإسلام ، " مالكم " أيها المؤمنون بالله ورسوله المهاجرون قومهم المشركون وأرض الحرب ، " من ولادتهم " يعني من نصرتهم وميراثهم ، " من شيء حتى يهاجروا " قومهم ودورهم من دار الحرب إلى دار السلام).<sup>2</sup>

فدار يسود فيها الإسلام وأهله ، يطلق عليها دار السلام أو دار الهجرة ، ودار يسود فيها الشرك وأهله . يطلق عليها دار الكفر أو دار الحرب .

ولفظ دار الإسلام ودار الكفر لم يرد في الكتاب ولا في السنة ، إنما هو اصطلاح أطلقه الفقهاء على معنى ورد في الكتاب والسنة . ولا مشاحة في الاصطلاح إذا ظهر المعنى واتضح ، فالمدينة المنورة بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم صارت دار الإسلام والملكة قبل أن تفتح كانت دار الحرب وبعد صلح الحديبية أصبحت دار العهد .

فمنستطيع أن نقول : إن العالم من حيث علاقته بين الدول تقسم على قسمين :

أوله: دار السلام . والثاني: دار الحرب . وإن كانت دار الحرب على عهد وصلاح فتسى دار عهد .

<sup>1</sup> ابن حجر هو محمد بن حجر بن يزيد ، الطبراني أبو جعفر ، الموزع المفسر الإمام ، المتوفى 310 له كتب منها تفسير الطبرى : انظر : قاموس تراجم الشهير الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لغير المسلمين شورى كليني ، المطبعة السادسة عشر 69/3 دار العلم بيروت لبنان . ووفيات الانبياء وأنبياء الرمان ، 4: 190 شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي يكرب لخلان 4/191 تحقيق إحسان عباس ، دار إحياء

التراث - بيروت

<sup>2</sup> مختصر لابن حضر محمد بن حجر الطبرى 11/293 . تحقيق عبد الله بن عبد الحسنى التركى ، المطبع هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى (2001) .

الآن استعرض أقوال أئمة الإسلام وفقهاء الأمصار في تحديد معنى دار الإسلام ودار الكفر ولكن لا بد أولاً من معرفة معنى الدارين داراً لإسلام ودار الكفر لتعريف الأحكام التي تختلف باختلافهما ومعرفة ذلك مبنية على معرفة ما به تشير الدار دار إسلام أو دار كفر.

لخلاف بين أصحاب الحنفية في أن دار الكفر تصير دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها .  
وفي فتاوى هندية :

<sup>١</sup> أعلم أن دار الحرب تصير دار الإسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم الإسلام فيها )

وفي دار لحكام : (دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها كإقامة الجمعة والأعياد وإن بقي فيها كافر أصلي ولو لم يتصل بدار الإسلام بأن كان بينها وبين دار الإسلام مصر آخر لأهل العرب) .<sup>2</sup>  
هذا لفظ العالمة خسرو وأثره شيعي زاده في مجمع الأئمـر وتبـعه المـولـي الغـزـي في التنـوير وأـقرـه المـدقـق العـلـائـي  
فـالـبرـ ثمـ الطـحاـوىـ والـشـامـيـ اـقتـدـياـ فـيـ الحـاشـيـتـينـ .<sup>3</sup>

وبعبارة "درا لحكام" اتضح خطأ الذي قال : ( وأما الشعائر التعبدية بدون الأحكام فلا ينطأ بها حكم على الدار وهذه بلاد الكفر يسمح فيها لل المسلمين بالصلوة والصيام وإقامة بعض شعائر دينهم ، ولم يقل أحد من العلماء بأنها صارت دار الإسلام <sup>4</sup> )

فإن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام ولو كانت مثل إقامة الجمعة والأعياد .  
واختلفوا في دار الإسلام أنها بماذا تصير دار الكفر .

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله :

إنها لا تصير دار الكفر إلا بثلاث شرائط أحدها: ظهور أحكام الكفر فيها ، والثاني: أن تكون متاخمة لدار الكفر ، والثالث: أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمناً بالأمان الأول وهو أمان المسلمين ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إنها تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها<sup>5</sup> هذه شرائط لدار الإسلام أنها ما بها تصير دار الحرب وليس لدار الحرب ما بها تصير دار الإسلام وبعض الناس فهموا أنها أيضاً لدار الحرب وكتبوا ....

فيقول : ( وتظهر ثمرة الخلاف بينهما في صورة أخرى هي عكس الصورة الأولى وهي صورة بلدة كانت من بلاد الكفر ، فأسلم أهلها وأجروا فيها أحكام الإسلام ، فهذه تصبح دار الإسلام عند الجمهور وأما أبو حنيفة رحمة الله فلا يحكم بصيرورتها دار الإسلام إلا إذا كان تمام القدرة والقدرة فيها للمسلمين ، فلو كان بجوارهم دار شرك فاهرين لهم لا تتحقق بلاد الإسلام لنقص تمام القدرة والقدرة<sup>6</sup>)

١١- *الكتاب المقدس في بالفتوح، العالمة الشهيد مولانا الشهيد نظام الدين وجماعة علماء الهند* 2/248، دار الكتب العلمية بيروت لبيان الطبيعة الأولى (٢٠٠).

كتاب الأحكام في شرح غير الأحكام لـ محمد بن فارماز بن علي المعروف بلا خسرو، 1/295، مطبعة أحمد كامل مصر.

١٠٧/١٤ مطبعة رضا فاونديشن باكستان . دار الإسلام بان هندوستان باب اعلام الأنام .

وذكر أحوال الشخصية للمسلمين للدكتور سالم بن عبد العزى لغفران ، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (2002).

381/10/1989. طبعة الثانية، لبنان، بيروت، مسعود الكسانر، دار الكتب العلمية، الدين علاء الإمام، الشارع، بيروت، مسعود الكسانر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1989/10/381.

6. أحكام الأحوال الشخصية، ص 37.

دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض الأحكام فيها فقط.

وفي شرح نفایة ( لا خلاف أن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام فيها فقط )<sup>1</sup> وفي در المتنقى ( أن دار الحرب تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام فيها )<sup>2</sup> .

ويقول آخر في كتابه عن ثمرة مذهب الصاحبين: (وتظهر ثمرة الخلاف في هذا العصر عند الحكم على الأقاليم الإسلامية بشكل عام وما وقع منها بأيدي العدو بشكل خاص فعلى الصالحين فإنها تعد دار حرب لأنها لا تحكم بالإسلام).<sup>3</sup>

لو رجعت إلى كتب السادة الحنفية لتجدها مذكورة بمذهب الصاحبين بأنه تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها كليّة أو أغلبية لا ببعض ظهور أحكام الإسلام.

فيفقول الشيخ أحمد رضا الهندي<sup>4</sup> في فتاواه : " أقول وبالله التوفيق والدليل على ذلك أمران . الأول : قول محمد وهو الطراز المذهب إنها تصير دار حرب عند الإمام بشرط ثلاثة أحدها: إجراء أحكام الكفار على سبيل الاستشهاد وأن لا يحكم فيها بحكم الإسلام ، فانتظر كيف زاد الجملة الأخيرة ولم يقتصر على الأول . فلو لم يفسر كلامهم بما ذكرنا لكان كلام الإمام قاضياً عليهم وناهيك به قاضياً عدلاً ، فالثاني : أن هؤلاء العلماء هم الذين قالوا في دار الحرب إنها تصير الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها فإذاً أن تقولوا منها أيضاً إنها تصير دار الإسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام ولو مع جريان بعض أحكام الكفر ، فعلى هذا ترفع المبادنة بين الدارين ، إذ كل دار تجري فيها الحكمان مع استجمام بقية شرائط الحربة ، تكون دار حرب وإسلام جمياً لصدق الحدين معاً . وكذلك لو أردت الخلوص والتمحض في كل الموضعين . يعني أن دار الحرب ما يجري فيها أحكام الشرك خالصة ودار الإسلام ما يحكم فيها بأحكام الإسلام محضة . فعلى هذا تكون دار التي وضعنا هالحال واسطة بين الدارين ولم يقل به أحد ، وأماناً تزيد التمحض في المقام الثاني دون الأول . فهذا يخالف ما قصده الشارع من إعلاء الإسلام ، بني العلماء كثيراً من الأحكام على [ أن الإسلام يعلو ولا يعلى ]<sup>5</sup> على أنه يلزم أن تكون دور الإسلام يأسرها دور حرب على مذهب الصاحبين إذا جرى فيها شيء من أحكام الكفر وحكم بعض . ما لم ينزل الله سبحانه وتعالى .

وهو معلوم مشاهد في هذه الأعصار بل من قبلها بكثير حيث فشا التهافت في الشرع الشريف ، وتقادع الحكم عن إجراء أحکامه . وترق أهل الذمة على خلاف مراد الشريعة عن ذل ذليل إلى عز جليل ، وأعطوا مناصب رفيعة ومراتب شامخة متيبة حتى استعلوا على المسلمين ، وكذلك ارتضى بعض الظلمة من حكام الجور بعض البدعات التي خرقها أئمة الكفر فأجروها في بلادهم كتحليف الشهود ، والزام المصادرات والمكوس ، ووضع الوظائف الباطلة على الأموال والنفوس إلى غير ذلك من الأحكام الباطلة ، وسلّم هذا الأمر الفطبيع من

1 حامع الرموز شرح النهاية . شمس الدين محمد القهستاني 4/556 مكتبة إسلامية قاموس ايران .

<sup>2</sup> ترجمة المتن على النافع سعى الدين، محمد بن محمد علاء الدين الحصيفي، 634هـ، دار إحياء التراث العربي.

<sup>3</sup> حکایت المعلمات، الایلیخان، الیاذ الاسلامیة وعمرها بیانی، دلیل تکمیلی دادخواه، دمشق، الطیفه الایلیاذ (200).

<sup>13</sup> See also the discussion of the 1340 *Statuta Majora* in the *Statuta Majora* of 1340, *ed.* G. G. Coulton, 1903, pp. 15–16, 18–19, 22–23, 26–27, 30–31, 34–35, 38–39, 42–43, 46–47, 50–51, 54–55, 58–59, 62–63, 66–67, 70–71, 74–75, 78–79, 82–83, 86–87, 90–91, 94–95, 98–99, 102–103, 106–107, 110–111, 114–115, 118–119, 122–123, 126–127, 130–131, 134–135, 138–139, 142–143, 146–147, 150–151, 154–155, 158–159, 162–163, 166–167, 170–171, 174–175, 178–179, 182–183, 186–187, 190–191, 194–195, 198–199, 202–203, 206–207, 210–211, 214–215, 218–219, 222–223, 226–227, 230–231, 234–235, 238–239, 242–243, 246–247, 250–251, 254–255, 258–259, 262–263, 266–267, 270–271, 274–275, 278–279, 282–283, 286–287, 290–291, 294–295, 298–299, 302–303, 306–307, 310–311, 314–315, 318–319, 322–323, 326–327, 330–331, 334–335, 338–339, 342–343, 346–347, 350–351, 354–355, 358–359, 362–363, 366–367, 370–371, 374–375, 378–379, 382–383, 386–387, 390–391, 394–395, 398–399, 402–403, 406–407, 410–411, 414–415, 418–419, 422–423, 426–427, 430–431, 434–435, 438–439, 442–443, 446–447, 450–451, 454–455, 458–459, 462–463, 466–467, 470–471, 474–475, 478–479, 482–483, 486–487, 490–491, 494–495, 498–499, 502–503, 506–507, 510–511, 514–515, 518–519, 522–523, 526–527, 530–531, 534–535, 538–539, 542–543, 546–547, 550–551, 554–555, 558–559, 562–563, 566–567, 570–571, 574–575, 578–579, 582–583, 586–587, 590–591, 594–595, 598–599, 602–603, 606–607, 610–611, 614–615, 618–619, 622–623, 626–627, 630–631, 634–635, 638–639, 642–643, 646–647, 650–651, 654–655, 658–659, 662–663, 666–667, 670–671, 674–675, 678–679, 682–683, 686–687, 690–691, 694–695, 698–699, 702–703, 706–707, 710–711, 714–715, 718–719, 722–723, 726–727, 730–731, 734–735, 738–739, 742–743, 746–747, 750–751, 754–755, 758–759, 762–763, 766–767, 770–771, 774–775, 778–779, 782–783, 786–787, 790–791, 794–795, 798–799, 802–803, 806–807, 810–811, 814–815, 818–819, 822–823, 826–827, 830–831, 834–835, 838–839, 842–843, 846–847, 850–851, 854–855, 858–859, 862–863, 866–867, 870–871, 874–875, 878–879, 882–883, 886–887, 890–891, 894–895, 898–899, 902–903, 906–907, 910–911, 914–915, 918–919, 922–923, 926–927, 930–931, 934–935, 938–939, 942–943, 946–947, 950–951, 954–955, 958–959, 962–963, 966–967, 970–971, 974–975, 978–979, 982–983, 986–987, 990–991, 994–995, 998–999, 1002–1003, 1006–1007, 1010–1011, 1014–1015, 1018–1019, 1022–1023, 1026–1027, 1030–1031, 1034–1035, 1038–1039, 1042–1043, 1046–1047, 1050–1051, 1054–1055, 1058–1059, 1062–1063, 1066–1067, 1070–1071, 1074–1075, 1078–1079, 1082–1083, 1086–1087, 1090–1091, 1094–1095, 1098–1099, 1102–1103, 1106–1107, 1110–1111, 1114–1115, 1118–1119, 1122–1123, 1126–1127, 1130–1131, 1134–1135, 1138–1139, 1142–1143, 1146–1147, 1150–1151, 1154–1155, 1158–1159, 1162–1163, 1166–1167, 1170–1171, 1174–1175, 1178–1179, 1182–1183, 1186–1187, 1190–1191, 1194–1195, 1198–1199, 1202–1203, 1206–1207, 1210–1211, 1214–1215, 1218–1219, 1222–1223, 1226–1227, 1230–1231, 1234–1235, 1238–1239, 1242–1243, 1246–1247, 1250–1251, 1254–1255, 1258–1259, 1262–1263, 1266–1267, 1270–1271, 1274–1275, 1278–1279, 1282–1283, 1286–1287, 1290–1291, 1294–1295, 1298–1299, 1302–1303, 1306–1307, 1310–1311, 1314–1315, 1318–1319, 1322–1323, 1326–1327, 1330–1331, 1334–1335, 1338–1339, 1342–1343, 1346–1347, 1350–1351, 1354–1355, 1358–1359, 1362–1363, 1366–1367, 1370–1371, 1374–1375, 1378–1379, 1382–1383, 1386–1387, 1390–1391, 1394–1395, 1398–1399, 1402–1403, 1406–1407, 1410–1411, 1414–1415, 1418–1419, 1422–1423, 1426–1427, 1430–1431, 1434–1435, 1438–1439, 1442–1443, 1446–1447, 1450–1451, 1454–1455, 1458–1459, 1462–1463, 1466–1467, 1470–1471, 1474–1475, 1478–1479, 1482–1483, 1486–1487, 1490–1491, 1494–1495, 1498–1499, 1502–1503, 1506–1507, 1510–1511, 1514–1515, 1518–1519, 1522–1523, 1526–1527, 1530–1531, 1534–1535, 1538–1539, 1542–1543, 1546–1547, 1550–1551, 1554–1555, 1558–1559, 1562–1563, 1566–1567, 1570–1571, 1574–1575, 1578–1579, 1582–1583, 1586–1587, 1590–1591, 1594–1595, 1598–1599, 1602–1603, 1606–1607, 1610–1611, 1614–1615, 1618–1619, 1622–1623, 1626–1627, 1630–1631, 1634–1635, 1638–1639, 1642–1643, 1646–1647, 1650–1651, 1654–1655, 1658–1659, 1662–1663, 1666–1667, 1670–1671, 1674–1675, 1678–1679, 1682–1683, 1686–1687, 1690–1691, 1694–1695, 1698–1699, 1702–1703, 1706–1707, 1710–1711, 1714–1715, 1718–1719, 1722–1723, 1726–1727, 1730–1731, 1734–1735, 1738–1739, 1742–1743, 1746–1747, 1750–1751, 1754–1755, 1758–1759, 1762–1763, 1766–1767, 1770–1771, 1774–1775, 1778–1779, 1782–1783, 1786–1787, 1790–1791, 1794–1795, 1798–1799, 1802–1803, 1806–1807, 1810–1811, 1814–1815, 1818–1819, 1822–1823, 1826–1827, 1830–1831, 1834–1835, 1838–1839, 1842–1843, 1846–1847, 1850–1851, 1854–1855, 1858–1859, 1862–1863, 1866–1867, 1870–1871, 1874–1875, 1878–1879, 1882–1883, 1886–1887, 1890–1891, 1894–1895, 1898–1899, 1902–1903, 1906–1907, 1910–1911, 1914–1915, 1918–1919, 1922–1923, 1926–1927, 1930–1931, 1934–1935, 1938–1939, 1942–1943, 1946–1947, 1950–1951, 1954–1955, 1958–1959, 1962–1963, 1966–1967, 1970–1971, 1974–1975, 1978–1979, 1982–1983, 1986–1987, 1990–1991, 1994–1995, 1998–1999, 2002–2003, 2006–2007, 2010–2011, 2014–2015, 2018–2019, 2022–2023, 2026–2027, 2030–2031, 2034–2035, 2038–2039, 2042–2043, 2046–2047, 2050–2051, 2054–2055, 2058–2059, 2062–2063, 2066–2067, 2070–2071, 2074–2075, 2078–2079, 2082–2083, 2086–2087, 2090–2091, 2094–2095, 2098–2099, 2102–2103, 2106–2107, 2110–2111, 2114–2115, 2118–2119, 2122–2123, 2126–2127, 2130–2131, 2134–2135, 2138–2139, 2142–2143, 2146–2147, 2150–2151, 2154–2155, 2158–2159, 2162–2163, 2166–2167, 2170–2171, 2174–2175, 2178–2179, 2182–2183, 2186–2187, 2190–2191, 2194–2195, 2198–2199, 2202–2203, 2206–2207, 2210–2211, 2214–2215, 2218–2219, 2222–2223, 2226–2227, 2230–2231, 2234–2235, 2238–2239, 2242–2243, 2246–2247, 2250–2251, 2254–2255, 2258–2259, 2262–2263, 2266–2267, 2270–2271, 2274–2275, 2278–2279, 2282–2283, 2286–2287, 2290–2291, 2294–2295, 2298–2299, 2302–2303, 2306–2307, 2310–2311, 2314–2315, 2318–2319, 2322–2323, 2326–2327, 2330–2331, 2334–2335, 2338–2339, 2342–2343, 2346–2347, 2350–2351, 2354–2355, 2358–2359, 2362–2363, 2366–2367, 2370–2371, 2374–2375, 2378–2379, 2382–2383, 2386–2387, 2390–2391, 2394–2395, 2398–2399, 2402–2403, 2406–2407, 2410–2411, 2414–2415, 2418–2419, 2422–2423, 2426–2427, 2430–2431, 2434–2435, 2438–2439, 2442–2443, 2446–2447, 2450–2451, 2454–2455, 2458–2459, 2462–2463, 2466–2467, 2470–2471, 2474–2475, 2478–2479, 2482–2483, 2486–2487, 2490–2491, 2494–2495, 2498–2499, 2502–2503, 2506–2507, 2510–2511, 2514–2515, 2518–2519, 2522–2523, 2526–2527, 2530–2531, 2534–2535, 2538–2539, 2542–2543, 2546–2547, 2550–2551, 2554–2555, 2558–2559, 2562–2563, 2566–2567, 2570–2571, 2574–2575, 2578–2579, 2582–2583, 2586–2587, 2590–2591, 2594–2595, 2598–2599, 2602–2603, 2606–2607, 2610–2611, 2614–2615, 2618–2619, 2622–2623, 2626–2627, 2630–2631, 2634–2635, 2638–2639, 2642–2643, 2646–2647, 2650–2651, 2654–2655, 2658–2659, 2662–2663, 2666–2667, 2670–2671, 2674–2675, 2678–2679, 2682–2683, 2686–2687, 2690–2691, 2694–2695, 2698–2699, 2702–2703, 2706–2707, 2710–2711, 2714–2715, 2718–2719, 2722–2723, 2726–2727, 2730–2731, 2734–2735, 2738–2739, 2742–2743, 2746–2747, 2750–2751, 2754–2755, 2758–2759, 2762–2763, 2766–2767, 2770–2771, 2774–2775, 2778–2779, 2782–2783, 2786–2787, 2790–2791, 2794–2795, 2798–2799, 2802–2803, 2806–2807, 2810–2811, 2814–2815, 2818–2819, 2822–2823, 2826–2827, 2830–2831, 2834–2835, 2838–2839, 2842–2843, 2846–2847, 2850–2851, 2854–2855, 2858–2859, 2862–2863, 2866–2867, 2870–2871, 2874–2875, 2878–2879, 2882–2883, 2886–2887, 2890–2891, 2894–2895, 2898–2899, 2902–2903, 2906–2907, 2910–2911, 2914–2915, 2918–2919, 2922–2923, 2926–2927, 2930–2931, 2934–2935, 2938–2939, 2942–2943, 2946–2947, 2950–2951, 2954–2955, 2958–2959, 2962–2963, 2966–2967, 2970–2971, 2974–2975, 2978–2979, 2982–2983, 2986–2987, 2990–2991, 2994–2995, 2998–2999, 3002–3003, 3006–3007, 3010–3011, 3014–3015, 3018–3019, 3022–3023, 3026–3027, 3030–3031, 3034–3035, 3038–3039, 3042–3043, 3046–3047, 3050–3051, 3054–3055, 3058–3059, 3062–3063, 3066–3067, 3070–3071, 3074–3075, 3078–3079, 3082–3083, 3086–3087, 3090–3091, 3094–3095, 3098–3099, 3102–3103, 3106–3107, 3110–3111, 3114–3115, 3118–3119, 3122–3123, 3126–3127, 3130–3131, 3134–3135, 3138–3139, 3142–3143, 3146–3147, 3150–3151, 3154–3155, 3158–3159, 3162–3163, 3166–3167, 3170–3171, 3174–3175, 3178–3179, 3182–3183, 3186–3187, 3190–3191, 3194–3195, 3198–3199, 3202–3203, 3206–3207, 3210–3211, 3214–3215, 3218–3219, 3222–3223, 3226–3227, 3230–3231, 3234–3235, 3238–3239, 3242–3243, 3246–3247, 3250–3251, 3254–3255, 3258–3259, 3262–3263, 3266–3267, 3270–3271, 3274–3275, 3278–3279, 3282–3283, 3286–3287, 3290–3291, 3294–3295, 3298–3299, 3302–3303, 3306–3307, 3310–3311, 3314–3315, 3318–3319, 3322–3323, 3326–3327, 3330–3331, 3334–3335, 3338–3339, 3342–3343, 3346–3347, 3350–3351, 3354–3355, 3358–3359, 3362–3363, 3366–3367, 3370–3371, 3374–3375, 3378–3379, 3382–3383, 3386–3387, 3390–3391, 3394–3395, 3398–3399, 3402–3403, 3406–3407, 3410–3411, 3414–3415, 3418–3419, 3422–3423, 3426–3427, 3430–3431, 3434–3435, 3438–3439, 3442–3443, 3446–3447, 3450–3451, 3454–3455, 3458–3459, 3462–3463, 3466–3467, 3470–3471, 3474–3475, 3478–3479, 3482–3483, 3486–3487, 3490–3491, 3494–3495, 3498–3499, 3502–3503, 3506–3507, 3510–3511, 3514–3515, 3518–3519, 3522–3523, 3526–3527, 3530–3531, 3534–3535, 3538–3539, 3542–3543, 3546–3547, 3550–3551, 3554–3555, 3558–3559, 3562–3563, 3566–3567, 3570–3571, 3574–3575, 3578–3579, 3582–3583, 3586–3587, 3590–3591, 3594–3595, 3598–3599, 3602–3603, 3606–3607, 3610–3611, 3614–3615, 3618–3619, 3622–3623, 3626–3627, 3630–3631, 3634–3635, 3638–3639, 3642–3643, 3646–3647, 3650–3651, 3654–3655, 3658–3659, 3662–3663, 3666–3667, 3670–3671, 3674–3675, 3678–3679, 3682–3683, 3686–3687, 3690–3691, 3694–3695, 3698–3699, 3702–3703, 3706–3707, 3710–3711, 3714–3715, 3718–3719, 3722–3723, 3726–3727, 3730–3731, 3734–3735, 3738–3739, 3742–3743, 3746–3747, 3750–3751, 3754–3755, 3758–3759, 3762–3763, 3766–3767, 3770–3771, 3774–3775, 3778–3779, 3782–3783, 3786–3787, 3790–3791, 3794–3795, 3798–3799, 3802–3803, 3806–3807, 3810–3811, 3814–3815, 3818–3819, 3822–3823, 3826–3827, 3830–3831, 3834–3835, 3838–3839, 3842–3843, 3846–3847, 3850–3851, 3854–3855, 3858–3859, 3862–3863, 3866–3867, 3870–3871, 3874–3875, 3878–3879, 3882–3883, 3886–3887, 3890–3891, 3894–3895, 3898–3899, 3902–3903, 3906–3907, 3910–3911, 3914–3915, 3918–3919, 3922–3923, 3926–3927, 3930–3931, 3934–3935, 3938–3939, 3942–3943, 3946–3947, 3950–3951, 3954–3955, 3958–3959, 3962–3963, 3966–3967, 3970–3971, 3974–3975, 3978–3979, 3982–3983, 3986–3987, 3990–3991, 3994–3995, 3998–3999, 4002–4003, 4006–4007, 4010–4011, 4014–4015, 4018–4019, 4022–4023, 4026–4027, 4030–4031, 4034–4035, 4038–4039, 4042–4043, 4046–4047, 4050–4051, 4054–4055, 4058–4059, 4062–4063, 4066–4067, 4070–4071, 4074–4075, 4078–4079, 4082–4083, 4086–4087, 4090–4091, 4094–4095, 4098–4099, 4102–4103, 4106–4107, 4110–4111, 4114–4115, 4118–4119, 4122–4123, 4126–4127, 4130–4131, 4134–4135, 4138–4139, 4142–4143, 4146–4147, 4150–4151, 4154–4155, 4158–4159, 4162–4163, 4166–4167, 4170–4171, 4174–4175, 4178–4179, 4182–4183, 4186–4187, 4190–4191, 4194–4195, 4198–4199, 4202–4203, 4206–4207, 4210–4211, 4214–4215, 4218–4219, 4222–4223, 4226–4227, 4230–4231, 4234–4235, 4238–4239, 4242–4243, 4246–4247, 4250–4251, 4254–4255, 4258–4259, 4262–4263, 4266–4267, 4270–4271, 4274–4275, 4278–4279, 4282–4283, 4286–4287, 4290–4291, 4294–4295, 4298–4299, 4302–4303, 4306–4307, 4310–4311, 4314–4315, 4318–4319, 4322–4323, 4326–4327, 4330–4331, 4334–4335, 4338–4339, 4342–4343, 4346–4347, 4350–4351, 4354–4355, 4358–4359, 4362–4363, 4366–4367, 4370–4371, 4374–4375, 4378–4379, 4382–4383, 4386–4387, 4390–4391, 4394–4395, 4398–4399, 4402–4403, 4406–4407, 4410–4411, 4414–4415, 4418–4419, 4422–4423, 4426–4427, 4430–4431, 4434–4435, 4438–4439, 4442–4443, 4446–4447, 4450–4451, 4454–4455, 4458–4459, 4462–4463, 4466–4467, 4470–4471, 4474–4475, 4478–4479, 4482–4483, 4486–4487, 4490–4491, 4494–4495, 4498–4499, 4502–4503, 4506–4507, 4510–4511, 4514–4515, 4518–4519, 4522–4523, 4526–4527, 4530–4531, 4534–4535, 4538–4539, 4542–4543, 4546–4547, 4550–4551, 4554–4555, 4558–4559, 4562–4563, 4566–4567, 4570–4571, 4574–4575, 4578–4579, 4582–4583, 4586–4587, 4590–4591, 4594–4595, 4598–4599, 4602–4603, 4606–4607, 4610–4611, 4614–4615, 4618–4619, 4622–4623, 4626–4627, 4630–4631, 4634–4635, 4638–4639, 4642–4643, 4646–4647, 4650–4651, 4654–4655, 4658–4659, 4662–4663, 4666–4667, 4670–4671, 4674–467

<sup>10</sup> See *ibid.* 215, 217, 220, 221.

(1999) 3 (All 3, full text) + 1 (All 1, 1320 + 100 + 6, 217 + 114, 100 + 110, 1 + 6, 9 + 2 + 2)

أشعن الشنائع الهائلة، فوجب بأن المراد في المقام الأول هو الخلوص والتمحض دون الثاني وهو المقصود وبهذا نبين أن الدار التي تجري فيها الحكمان شيء من هذا شيء من هذا كدارنا هذه، لا تكون دار حرب على مذهب الصالحين لعدم تمحض أحكام الشرك.

فمنقطن ما عرض لبعض المعاصرين من بناء نفي الحرية على الهند على مذهب الإمام فقط فتوهم أنه لا يستقيم على مذهب الصالحين.<sup>1</sup>

#### مذهب المالكيّة :

قال الدسوقي<sup>2</sup>:(قال الدسوقي المالكي في حاشيته : ( وأما ما أخذوه الكفار من أموال المسلمين من بلادنا بعد استيلائهم عليها والقهر وقدرنا على نزعة منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم ، فإنه يتزع منهم لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها ، بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها ، وأما ما دامت شعائر الإسلام أو غالباً قائمة فيها فلا تصير دار حرب<sup>3</sup>).

فقد جاء في الشرح الصغير على أقرب المسالك: ( لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها بالقهر ما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها<sup>4</sup>)

#### مذهب الشافعية :

فقد جاء في نهاية المحتاج ( واعلم أن يؤخذ من قولهم " لأن محله دار الإسلام "أن كل محل قدر أهله على الامتناع من الحربيين صار دار إسلام وحينئذ فنتيجة لتعذر عوديته إلى دار كفر وإن استولوا عليه كما صر في خبر[ الإسلام يعلو ولا يعلى عليه]<sup>5</sup> )

وفي تحفة المحتاج ( أن دار الإسلام ثلاثة أقسام ، قسم يسكنه المسلمين ، وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية سواء ملكوه أم لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه)<sup>6</sup> .

فهي بعدهن ما كان يسكنه المسلمين ثم غلب عليه الكفار باقياً من دار الإسلام .

#### مذهب العناية :

<sup>1</sup> تأوى رضوية 14/109 كتاب المسير مطبعة رضا فاونديشن باكتستان

<sup>2</sup> الدسوقي: وهو محمد بن عرفة الدسوقي المالكي، من أهل دسوق بمصر، تعلم وأقام وتوفي بالقاهرة 1230هـ له كتب منها حاشية على الشرح الكبير على مختصر الكبير. انظر: الأعلام للزركاني 6/17 .

دار العلم بيروت، لبنان، ومجمعم المؤلفين لمعمر رضا . 8/292 . مؤسسة الرسالة .

<sup>3</sup> حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي 2/188 دار الفكر بيروت.

<sup>4</sup> الشرح الصغير على أقرب المسالك 2/281 أبو البركات أحمد بن محمد ، تحقيق كمال وصفي ، دار المعارف – القاهرة(1992م) .

<sup>5</sup> سبق تخرجه من

<sup>6</sup> بابه المحتاج لابن شهاب الدين الرملي 78/87 مطبعة مصطفى البابي الجلي الطبيعة الأخيرة سنة (1386هـ/1987م) .

<sup>7</sup> بابه المحتاج بشرح المحتاج لأحمد بن حجر البهشى 9/269 مطبعة محمد مصر.

قال القاضي أبو يعلى<sup>1</sup> : (وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الإسلام دون أحكام الكفر فهي دار الإسلام وكل دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي دار الكفر) <sup>2</sup> وقال المهوتي<sup>3</sup> : (”ودار الحرب ما يغلب فيها حكم الكفر“) <sup>4</sup> ويظهر أيضاً أن عند الحنابلة مناط الحكم هو غلبة الأحكام وظهورها

### المبحث الثاني : تعريف دار الحرب ودار الإسلام

#### عرف العلماء دار الإسلام بعدة تعريفات منها :

1. عرف المعتزلة دار الإسلام بأنها ( كل دار أمكن القيام بها والاجتياز منها من غير إظهار ضرب من الكفر أو إظهار الرضا بشيء من الكفر وترك الإنكار له فهي دار الإيمان) <sup>5</sup>

فقدّمت هذا التعريف لوضوح الرد عليه لدى أي مسلم يعيش في هذا الزمان مما يجعله لا يصلح تعريفاً لدار الإسلام في هذا العصر بالذات على الأقل .

أما الحنفية فقد عرّفوا دار الإسلام بأنها : (”الدار التي تظهر فيها أحكام الإسلام“) <sup>6</sup>

عرفها الشافعية بأنها ( الدار التي يسكنها المسلمون وإن كان فيها أهل الذمة أو فتحها المسلمون وأفروها بيد الكفار أو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها) <sup>7</sup>

وعرفها الحنابلة في أحكام أهل الذمة بأنها ( الدار التي نزل بها المسلمون وجرت بها أحكام الإسلام) <sup>8</sup> .  
تعريف دار الحرب :

كما تعددت تعريفات العلماء لدار الإسلام تعددت التعريفات لدار الحرب فسأذكر بعضها منها :

فقد عرفها الحنفية: بأنها ( ما يجري فيه أمر رئيس الكفار من البلاد أو ما خافوا فيه من الكافرين) <sup>9</sup>

وعرفها المعتزلة: بأنها(كل دار لا يمكن فيها لأحد أن يقيم بها أو يجتازها إلا بإظهار ضرب من الكفر أو بإظهار الرضا بشيء من الكفر وترك الإنكار له فهي دار كفر) <sup>10</sup>

عرفها الحنابلة: بأنها(ما يغلب فيه حكم الكفر) <sup>11</sup>

1. أبو يعلى: وهو أبو يعلى محمد بن الحسين الغراء الحنفي المتوفى 458هـ وله كتب منها الأحكام السلطانية . الأعلام (6/99) وأعلام النبلاء . 18/91: تحقيق شعيب الأرناؤوط طبعة 1998 مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت .

2. المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى الحنفي، ص276 تحقيق وديع زيدان دار المشرق بيروت

3. المهوتي: وهو منصور بن يونس صالح الدين بن حسن بن إدريس المهوتي الحنفي توفي 1051هـ وله كتب منها كشف النقاع ،الأعلام (7/307) ومعجم المؤلفين 13/24

4. كشف النقاع على من الإقناع للمهوتي 307/3 مطبعة الحكومة بمكة المكرمة

5. مقالات الإسلاميين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، 2/346.المكتبة المصرية بيروت لبنان الطبعة الأولى (2005م) .

6. بذائع الصنائع 194/7

7. حاشية الجعري على الإقناع 4/220 لسليمان بن عمر الجعري المكتبة الإسلامية تركيا .

8. أحكام أهل الذمة لابن عبيدة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أبي بوب 2/728 تحقيق يوسف أحمد البكري بن حزم بيروت الطبعة الأولى 1997 .

9. كشف أصطلاحات الفنون لمحمد علي البهانوي 2/256 تحقيق علي در حروج مكتبة لبنان .

10. معاملات الإسلاميين واختلاف المصنفين 2/346.

11. الإنسان في معرفة الراجع من مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعل الدين أبي الحسن علي بدر سليمان أمراوي تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي، 10/35 هجر للطباعة والنشر .  
الطبعة الأولى (1995).

## الفصل الأول: موالاة مع الكفار

### المبحث الأول في تعريف الموالاة وأقسامها

قال تعالى: **«إِنَّمَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا»** [المائدة: 55] [و قال سبحانه و تعالى: **«إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيْ أُولَئِكُمْ مَعْرُوفًا»** [الأحزاب: 6] وقال تعالى: **«وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ»** [التوبه: 71] قال تعالى **«لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ»** [آل العمران: 28] وقال تعالى: **«فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيْكُمْ»** [الأحزاب: 5].

وقال عليه الصلاة والسلام: **«إِنَّ أَنَّ أَبِي»** - قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر بياض - **لَيْسُوا بِأُولَئِنَّى، إِنَّمَا وَلِيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»**<sup>1</sup> وقال عليه الصلاة والسلام: **«فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْنَقَهُ»**<sup>2</sup>.

والولاء: يفتح ويكسر فإذا فتح ... كان اسم مصدر وإذا كسر كان مصدراً مقيساً من الـ موالاة وولاء، وأصله من فعل ولـي إذا قرب ودنا ومصدره ولـي ، واسم الفاعل منه الولي .

وله معان كثيرة منها : المحب ، والصديق ، والنصير ، وفي معناه المولى وبطلق على واحد وعشرين معنـى ، منها : الـ رب جلا وعلا ، والـ مالـك ، والـ مـالـكـ ، والـ قـرـيبـ ، والـ جـارـ ، والـ حـلـيفـ ، والـ عـمـ ، والـ شـرـيكـ ، والـ تـزـيلـ ، والـ نـاـصـرـ ، والـ نـعـمـ عليه ، والـ مـحـبـ ، والـ مـحـبـ ، والـ تـابـعـ ... إلى آخره .

وهي معان منتشرة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفي " تاج العروس " وأكثرها . هذه المعانـى قد جاءـت في الحديث فيضـافـ كل واحد إلى ما يقتضـيـ الحديثـ الـ واردـ فيـهـ<sup>3</sup>.

الـ مـوـالـاـةـ معـ الـ كـفـارـ عـلـىـ نـوـعـيـنـ : الـ حـقـيـقـةـ ، وـ الـ صـورـيـةـ .

أـمـاـ الـ حـقـيـقـةـ : أـدـنـاـهـ مـجـرـدـ مـيـلـانـ الـ قـلـبـ ثـمـ الـ وـدـاـدـ ثـمـ الـ اـنـقـيـادـ ثـمـ التـبـتـلـ ، فـحـرـامـ بـجـمـيـعـ وـجـوهـهاـ معـ كـافـرـ فـيـ كـلـ حـالـ مـطـلـقاـ .

فـقـالـ اللـهـ تـعـالـىـ : **«وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ»** [هـود: 113].

ولـكـ الـ مـيـلـانـ الـ طـبـعـيـ مـثـلـاـ إـلـيـ الـ وـالـدـيـنـ أوـ إـلـيـ الـ رـوـجـةـ الـ جـمـيـلـةـ بـدـوـنـ اـخـتـيـارـهـ فـلـيـسـ دـاخـلـاـ فـيـ حـكـمـهـ .

وقـالـ اللـهـ تـعـالـىـ : **«يـا أـئـمـاـ الـذـيـنـ آـمـنـواـ لـا تـتـعـذـدـواـ أـبـاءـكـمـ وـإـخـوـانـكـمـ أـوـلـيـاءـ إـنـ اـسـتـحـبـوـاـ الـكـفـرـ عـلـىـ الـإـيمـانـ وـفـنـ يـتـوـلـهـمـ مـنـكـمـ فـأـوـلـيـكـ هـمـ الـظـالـمـوـنـ»** [التوبـهـ 23].

وـفـيـ التـفـسـيرـ الـكـبـيرـ : ( أـنـهـ تـعـالـىـ أـمـرـ الـمـؤـمـنـيـنـ بـالـنـبـرـيـ مـنـ الـمـشـرـكـيـنـ وـبـالـعـلـيـ فيـ إـيـجـابـهـ ، قـالـوـاـ كـيـفـ تـمـكـنـ هـذـهـ الـمـاقـطـعـةـ التـامـةـ بـيـنـ الـرـجـلـ وـبـيـنـ أـبـيـهـ وـأـمـهـ وـأـخـيـهـ فـذـكـرـ اللـهـ تـعـالـىـ أـنـ الـانـقـطـاعـ مـنـ الـأـبـاءـ وـالـأـوـلـادـ وـالـإـخـوـانـ وـاجـبـ بـسـبـبـ الـكـفـرـ )<sup>4</sup>.

وـأـمـاـ الـصـورـيـةـ فـهـذـاـ بـقـدـرـ الـضـرـورـةـ وـأـكـثـرـ مـنـ هـذـاـ لـاـ يـجـوزـ إـنـ شـرـعـيـتـنـاـ جـعـلـهـاـ فـيـ حـكـمـ الـحـقـيـقـةـ<sup>5</sup>.

1. المخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المخاري، باب بيل الرحم بيلالها، رقم الحديث 5990، دار المحياء الطبعة الثانية (1999).

2. المخاري: باب ذكر البيع والشراء على النبri في المسجد، رقم الحديث 456، ص 79.

3. النـ تـاجـ الـ عـرـوـسـ لـمـحـمـدـ الـ حـسـيـبـ الـ زـيـدـيـ ، مـطـبـعـ الـ زـانـيـ.

4. مـقـانـيـقـ الـغـبـ الشـهـيرـ بـالـتـفـسـيرـ الـكـبـيرـ ، للـإـلـمـاـنـ مـحـمـدـ الـراـزـيـ فـخـرـ الـدـيـنـ الـمـتـوـقـيـ 604ـ دـارـ الـفـكـرـ الـطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ 1981.

5. فـلـيـ رـصـوـنـةـ 114/14.

قال الله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلَيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤْدَدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا حَاجَهُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾** [المتحنة: 1]

فهذه المولاة قطعاً ما كانت حقيقة فإنها نزلت في سيدينا حاطب بن أبي بلعة أحد أصحاب البدر رضي الله تعالى عنهم<sup>1</sup>.

وفي تفسير أبي السعود: ( فيه زجر شديد للمؤمنين عن إظهار صورة المولاة لهم وإن لم تكن مولاة في الحقيقة)<sup>2</sup> إلا الصورية الضرورية خاصة في حالة الإكراه.

قال الله تعالى: **﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءً﴾** [آل عمران: 28].

وقال: **﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقْلَيْهِ مُطْمَئِنٌ بِإِيمَانِ﴾** [النحل: 106].

فإن اكتفى بعدم المولاة بدون إظهار اللطف فيكتفي به وإذا احتاج إلى إظهار اللطف والمولاة فيعرض في كل ما يقول.

روى ابن حجر عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما: [نهى الله المؤمنين إن يلطفوا الكفار ويتخذوهم ولبيحة من دون المؤمنين إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين أولياء فيظهرون لهم اللطف ويخالفونهم في الدين وذلك قوله تعالى:

**﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاءً﴾** آل عمران: 28]

وفي المدارك: (أي إلا أن يكون للكافر عليك سلطان فتخافه على نفسك ومالك فعندئذ يجوز لك إظهار المولاة وإلباطان المعاذه)<sup>4</sup>

وفي التفسير الكبير: ( وذلك بأن لا يظهر العداوة باللسان ، بل يجوز أيضاً أن يظهر الكلام الموهم للمحنة والمولاة ، ولكن بشرط أن يضمّر خلافه وأن يعرض في كل ما يقول<sup>5</sup>)

والماداهنة الصورية أعلاها الماداهنة فيجوز في حالة الإكراه فقط وأدنها المداراة يجوز للمصلحة. وبين المداراة والماداهنة قسمان لها فهي برأقساط ، ومعاشرة فتم بهما تسعه أقسام للمولاة<sup>6</sup>.  
وفي أحكام أهل الذمة: (وهي (أي المداراة) : بذل الدنيا لصلاح الدين أو الدنيا أوهما ، بخلاف الماداهنة: فإنها بذل الدين لصلاح الدين . وهو صلى الله عليه وسلم إنما بذله له من دنياه حسن عشرته ولم يمدحه فكان قوله فيه حقاً . وفعله معه حسن عشرة .

1. انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسيريات، سورة المتحنة، رقم الحديث 4608

2. إرشاد الفعل المسلمين إلى مزايا القرن الشهير بتفسير أبي السعود 51/5، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2/48 (لا ت)

3. جامع الممان (تفسير ابن حجر) القول في تأويل " لا ينخدع المؤمن الكافر 5/316

4. مدارك التدوير وخدائق النساخة (الشهر تفسير النسفي لابن البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 1/248، تحقيق يوسف علي بدوي دراين كبرى دمشق - بيروت الطبعة الأولى (2005)

5. مفاتيح العجيب 8/14

6. فنادق رصينة 14/467

وقال في "لوامع أنوار الكوكب الدرى" : المدارسة سنة والمداهنة معصية والمداري يتلطف بصاحبها حتى يستخرج منه (الحق) أو يرده إليه أو (يرده) عن الباطل والمداهنة يتلطف به ليقرره على باطله ويتركه على هواه ، والمدارسة لأهل الإيمان والمداهنة لأهل النفاق<sup>1</sup> .

### ولبر والإقسام ثلاثة أقسام :

#### 3. مكيدة 2. مكرمة مرحمة

الأول : إرادة نفعه محضة وإيصال خير إليه مطلقاً فهذا إحرام مع الذمي فضلاً عن غيره فإن الأمان والعهد معهم لكتف الضرر منهم وليس لإيصال الخير إليهم قصداً .

الثاني : صلة بالمال لمصلحة نفسه لمكافأة الإحسان أو صلة الرحم فهذا يجز بالمعاهد ويمنع بغيره .

الثالث: الخدعة العربية لأجل المسلمين والإسلام فهذا يجوز أيضاً مع الكافر الحربي فإنه حقيقة ليس البر والصلة وال الحرب خداعه<sup>2</sup> .

وفي مفتاح الغيب وحاشية الشيخ زادة على البيضاوي وما نصه الرازي (كون المؤمن موالياً للكافر يحمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون راضياً بكتفه ويوليه لأجله ، والمؤمن يكتف بهذا الوجه من الموالة لأن الرضا بالكفر وتصويبه كفر ، والكفر ينافي الإيمان .

ثانية: المعاشرة الجميلة في الدنيا بحسب الظاهر وذلك غير من نوع منه .

وثالثاً : وهو الوجه المتوسط بين الوجهين الأولين ، وهو أن يولي الكافر على وجه الركون إليهم والمعاونة والظاهره والنصرة . على الوجه الذي يتواكب به المتواذون في أهل القرى بالتعظيم والمحبة والاستشارة في مهم مع اعتقاد أن دينهم باطل فهذا لا يوجب الكفر ، إلا أنه منهي عنه ، لأن الموالة بهذا الوجه قد يجره إلى استحسان طرقته ، والرضا بدينه ، وذلك يخرجه عن الإسلام فلذلك هدد الله فيه فقال : " ومن يفعل ذلك (أي يولي الكفار) فليئس من الله شيء<sup>3</sup> " .

ملخصاً : الموالة الحقيقة مع الكفار لا يجوز مطلقاً والموالة الصورية تجوز ضرورة ، ولبر والإقسام على التفصيل يجوز مع أهل الذمة .

### المبحث الثاني : في المحجة المؤتمنة في آية الممتحنة

الدلائل العقلية وال Shawahid النقلية دلت على أن موالاة الكافر بدون ضرورة شرعية غير جائزه مقاتلاً كان أو غير مقاتل بخلاف المبرة فإنها جائزه مع غير المقاتل ، وغير جائزه مع المقاتل ، كالموالة بحيث أثبتت المبرة بناء على أمر ظاهر في باب الصلة نفي الموالة ضمناً وإنما لم تجز المبرة للمقاتل لغاية عداوته ونهاية بغضه .

1. أحكام أهل الذمة : شيخ الإسلام أبي المواهب جعفر إدريس الكتاني تحقيق محمد حمزة على الكتاب من 87 دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى (2007م. 1428).

2. ننلوي رضوية 14/468.

3. مفاتيح الغيب : 8/12

قال الله تعالى : **﴿ لَا يَهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يَقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُغْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾** (8) إِنَّمَا يَهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنَّ تَوَلُّهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المتحنة: 9].

Rxch الله للمسلمين في مبرة من لم يقاتلهم من الكفار واختلف فيهما على أربعة أقوال :

الأول : عند أكثر أهل التأويل منهم سلطان المفسرين سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قبائل من العرب منهم خزاعة وبنو الحارث بن كعب كانوا قد صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا يقاتلوا ولا يعينوا عليه .

الثاني : أنه أراد من كان بمكة من المؤمنين الذين لم يهاجروا ، وأما الذين نهى الله عن مودتهم لأنهم قاتلوا المسلمين وظاهروا على إخراجهم فهم كفار قريش .

الثالث : أنهم النساء والصبيان .

الرابع : أنهم من كفار قريش من لم يقاتل المسلمين ولا أخرجهم من مكة .<sup>1</sup> سيأتي الكلام عنه تفصيلاً .  
وحجة قول الأكثر حديث البخاري ومسلم عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما [قال : "قدمت علي أمي (أي قتيلة بنت عبد العزى) وهي مشركة (أي بهاديا فلم أقبلها ولم آذن لها بالغداء أو بالدخول ) في عبد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقلت يا رسول الله إن أمي قدمنت علي وهي راغبة ، أفالصلها ؟ قال : "نعم صلها " أمرها أن تقبل منها وتدخلها وتكرمنها وتحسن إليها : زاد في رواية قال : فأنزل الله فيها "لا يهَاكُمُ اللَّهُ "]<sup>2</sup>

وكان زمن الصلح والمعاهدة فعلى هذا القول : هذه الآية نزلت في حق المعاهد والذمة ولا علاقة لها مع العربي وهو قول أكثر الجمهور فلا ضرورة إلى قول نسخه .

فهو مسلك أئمة الحنفية فيها أن الآية " لا يهَاكُم " نزلت في حق أهل الذمة ، والآية " يهَاكُم " في حق أهل الحرب .

ففي المهدية :

(يجوز أن يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم فالأول لقوله تعالى : " لا يهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يَقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ...الآية " والثاني : لأنهم بعقد الذمة ساواوا المسلمين في المعاملات وفي الجامع الصغير الوصبة لأهل الحرب باطله لقوله تعالى : " إنما يهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ الآية )<sup>3</sup> وعلى القول الرابع أعني: أنهم من كفار قريش من لم يقاتل المسلمين ولا أخرجهم من مكة . منسوبة بآية القتال والغلظة .  
ففي التفسير الكبير :

( اختلفوا في المراد من الذين لم يقاتلوكم " فالأكثر على أنهم أهل العهد الذين عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ترك القتال والمظاهره في العداوة وهم خزاعة كانوا عاهدوا الرسول على أن لا يقاتلوه ولا

<sup>1</sup> سطر تفسير ابن حجر ص 861 محمد بن أحمد بن حجر الكبيري دار الكتاب العربي لبنان

<sup>2</sup> المحاري باب المهدية للمشركيين رقم الحديث 2477

<sup>3</sup> البداية للإمام برهان الدين أبي بكر الفرعاني كتاب الوصايا 516 تحقيق شيخ عدنان درويش دار أرقام بيروت لبنان

يخرجوه فأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالبر والوفاء إلى مدة أجلهم ، وهذا قول ابن عباس ومقاتل ابن حيان ومقاتل ابن سليمان ومحمد ابن سائب الكلبي وقال مجاهد الذين أمنوا بمكة ولم يهاجروا وفقيه النساء والصبيان ، وعن عبد الله بن الزبير أنها نزلت في أسماء بنت أبي بكر قدمنت أمها قتيلها عليها وهي مشركة بهدايا فلم تأذن لها بالدخول فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تدخلها وتقبل منها وتكرمها وتحسن إليها وقيل الآية في المشركين وقال قتادة نسختها آية القتال)<sup>1</sup>.

وفي الجامع لأحكام القرآن :

( هي مخصوصة بالذين أمنوا ولم يهاجروا وقيل يعني النساء والصبيان لا أنهم من لا يقاتل ، فأذن الله في برهن حكاه بعض المفسرين ، وقال أكثر أهل التأويل هي محكمة واحتجوا بأن السماء بنت أبي بكر سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل تصل أمها حين قدمت شركة قال نعم<sup>2</sup> .

وفي تفسير جامع البيان :

(حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال، قال ابن زيد: سأله عن قول الله عز وجل: " لا يهكم الله " الآية فقال هذا قد نسخه القتال)<sup>3</sup> .

وفي تفسير أبي السعود:

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمُصِيرُ ) [التوبه : 73] نسخت هذه الآية كل شيء من العفو والصفح<sup>4</sup> .

في تفسير عناية القاضي :

(هذه الآية منسوخة بقوله تعالى « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُّمُوْهُمْ » [التوبه : 5] )<sup>5</sup> وفي حاشية الفتوحات الإلهية :

(كان هذا الحكم وهو جواز موالة الكفار الذين لم يقاتلوا في أول الإسلام عند المواجهة وترك الأمر بالقتال ثم نسخ بقوله تعالى : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُّمُوْهُمْ » [التوبه : ]<sup>6</sup> .

هل حكم القتال والغلطة مع جميع الكفار العرب والآخرين ولو لم يكونوا محاربين بالفعل :

قال الله تعالى : « وَقَاتِلُوْهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ » [التوبه : 192].

وقال تعالى « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمُصِيرُ » [التوبه : 73]. و قال تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونُكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَا يَجِدُوا فِيْكُمْ غِلْطَةً » [التوبه : 123].

1. مفاتيح القهب 30/30

2. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الغرطبي 59/18 دار الشعب القاهرة مصر

3. جامع المبان 573/22

4. تفسير أبي السعود 4/84

5. عناية القاضي وكفاية الراضي على المبضاوي لقاضي شهاب الدين احمد لخفاجي 188/8 دار الصادر بيروت

6. الفتوحات الإلهية (الشمير بالجمل) لسليمان الجمل 328/4 دار إحياء التراث ، بيروت لبنان .

أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين بالقتال والغلطة مع جميع الكفار وما خاص منها أحدهما وما قسم إلى بالفعل وغيره فعلى قول الرابع الذي سبق ذكره . حكم البر والإقساط منسوخ قطعاً أجمعوا الآمة على أن الجهاد يجب مع جميع أهل الحرب سواء كانت البداءة منهم أو لم تكن .

وفي الكفاية :

( قوله تعالى : **﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** [البقرة: 191] منسوخ وبيانه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في الابتداء مأموراً بالصفح والإعراض عن المشركين بقوله : **﴿فَاصْفَحُ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾** [الحجر: 85] ) وأغرض عن المشركين **﴿﴾** [الأنعام: 106] ثم أمر بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة بالحسن بقوله تعالى : **﴿إِذْ أُذْعَنَ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُوعِظَةِ الْخَيْرَةِ﴾** [النحل: 125] ثم أذن بالقتال إذا كانت البداءة منهم بقوله تعالى : **﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** [البقرة: 191] . ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله تعالى : **﴿فَإِذَا اسْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ﴾** [التوبه: 5] ثم أمر بالبداءة بالقتال مطلقاً في الأزمان كلها وفي الأماكن بأسرها فقال تعالى : **﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾** [البقرة: 193] و **﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾** [التوبه: 29] .<sup>1</sup>

وفي بحر الرائق :

(مفيدي لافتراضهم وإن لم يبدؤنا للعمومات وأما قوله تعالى : **﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** [البقرة: 191] )<sup>2</sup> وأيضاً العربي قسيم الذي لا يخص بمحارب بالفعل فتعم الآية جميع أهل الحرب يحاربون بالفعل أو لم يحاربوا وأما استثناء المعاهدين فهو من ضروريات الدين وينطبق عنها نصوص قطعية ولا ضرورة لذكرها لاستقرارها في أذهان المسلمين .

ملخصاً : قوله تعالى : **﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [المتحنة: 9] على القول الراجح والأصح في حق أهل الذمة . وغيرهم من الكفار داخل في حكم قوله تعالى **﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوْلُؤُهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾** [المتحنة: 9] . ولم يحاربوا بالفعل ونسائهم وصبيانهم ولم يدخلوا في حكم القتال ولكن ما خرجوا من حكم الغلطة عليهم .

### تحقيق معنى الإقساط والبر

البر: التوسيع في فعل الخير، وينسب ذلك إلى الله تعالى تارةً نحو: **﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾** الطور: 28] . والعبد تارة فيقال : بر العبد ربه أي : توسيع في طاعته، فمن الله تعالى الثواب ومن العبد الطاع، وبر الوالدين : التوسيع في الإحسان إليهما . وضده العقوق قال تعالى : **﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾** [المتحنة: 8] ويستعمل البر في الصدق لكونه بعضاً من الخير المتواضع فيه فيقال : يرب في قوله وبر في يمينه .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دار المعرفة للطباعة والتوزيع - بيروت - لبنان - بيروت - مصر - 1985 مكتبة زيدonia مكتبة

<sup>2</sup> دفتر تدريسي شرح كوكب المعرفة، تأليف العلامة البروفسور نجيب الدين ابن عثيمين المصري ١٢٣ دار المعرفة بيروت لسان الطعنة الثانية

<sup>3</sup> دفتر تدريسي لغرس العلوم للعلماء البروفسور نجيب الدين ابن عثيمين دار الفتح للطبعة، الثالثة 2002

## وللبر ثلاثة أقسام :

- إرادة نفعه محضة وإيصال الخير إليه مطلقاً فهذا حرام مع الذمي فضلاً عن غيره فإن الأمان والعهد معهم لكتضرر منهم وليس لإيصال الخير إليهم قصدأ .
- صلة بمال مصلحة نفسه لكافأة الإحسان أو صلة الرحم فهذا يجوز مع الذمي .
- الخدعة العربية لأجل المسلمين والإسلام فهذا يجوز أيضاً مع الكافر الحربي فإنه ليس حقيقة البر والصلة والغرب خدعة .

فالقسم الأول بدون مصلحة نفسه إيصال الخير إليهم لا يتصور إلا بميلان القلب إليهم .

والقسم الثاني والثالث من الأقسام الصورية<sup>1</sup> .

## الإقسامات :

القسط : هو النصيب بالعدل كالنصف قال تعالى : **﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾** [يونس:4] : **﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾** [الرحمن:9] . والقسط هو أن يأخذ قسط غيره وذلك جور والإقسامات أن يعطي قسط غيره وذلك إنصاف ، ولذلك قيل : قسط الرجل ، إذا جار ، وأقسط : إذا عدل . قال : **﴿وَأَمَّا الْفَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾** [الجن:15] ، وقال : **﴿وَأَفْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [الحجرات:9] والقسطاس : الميزان ويعبر عنها بالميزان قال : **﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾** [الإسراء:35] .

في معنى الإقسامات ثلاثة أقوال للفاسدين

وما نصه من البيضاوي :

الأول : في البيضاوي وأبو السعود الجالين : (أي نقضوا إليهم بالقسط أي العدل)<sup>3</sup> وصرح في الكشاف والمدارك بلا تظلموهم فقال : (وتقضوا إليهم بالقسط لا تظلموهم ، وإذا نهى عن الظلم في حق المشرك فكيف في حق المسلم ؟)<sup>4</sup> .

ولكن أورد عليه في أحكام القرآن فقال : (أي تعطوههم قسطاً من أموالكم على وجه الصلة ، وليس يريد به العدل ، فإن العدل واجب فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل)<sup>5</sup> قال الله تعالى : **﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَّانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَا تَعْدِلُوا إِنَّمَا أَقْرَبُ لِلثَّقَوْيِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ يَمَّا تَعْمَلُونَ﴾** [المائدة:8] . وهذا تقرير ايراده ،

والثاني : إنما معنى العدل هو وفاء العهد وفي التنوير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : ( إن تقسطوا إليهم ) تعدلوا بينهم بوفاء العهد "إن الله يحب المتسطين" العادلين بوفاء العهد<sup>6</sup> .

الثالث : إنما يراد به العدل بالبر وفي الخازن ( تعدلوا فيهم بالإحسان والبر)<sup>7</sup> .

1. فنلو رضوية : 465/14

2. معربات الناطق القرآن ص 670

3. تفسير البيضاوي 5/328 لإمام الفاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله البيضاوي . تحقيق شمع عبد القادر عرفان العشا . دار الفكر بيروت / لبنان الطبعة 2005

4. الكشاف : إجاد الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمحشري 93/7 تحقيق الشيخ على محمد موسى مكتبة العبيكان الرياض الطبعة الأولى 1998 والمدارك لعبد الله بن أحمد بن محمود التنسفي 3/469.

5. أحكام القرآن : للإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعرفون ابن العربي 20/163 تحقيق عبد الرزاق المهدى دار الكتب العربي بيروت - لبنان الطبعة الأولى .

6. تفسير المقرئ من تفسير ابن عباس ص 351 مصطفى ثانى مصر .

7. كتاب التأوين في معانى التنزيل (الشهرى بتفسير الخازن) لعلاء الدين علي بن إبراهيم المقدادي الصوقي المعروف بالخازن 4/258 دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .

فيقول الشيخ أحمد رضا الهندي أقول : فلا ضرورة لتخصيص العدل فإن فيه عدولاً عن معنى العدل ولكن ما افترق الإقساط من البر والظاهر العطف يربد المغيرة .

فيقول الشيخ وأنا أقول وبالله التوفيق : يمكن أن يراد به العدل في البر لا بالبر ، أسماء بنت صديق رضي الله تعالى عنها جاءت إليها أمها فسألت أسماء النبي صلى الله عليه وسلم عن صلتها فنزلت هذه الآية ، ولو لم تأت أمها بهداها وهي تصل صلة من عندها أو ترد أحسن إليها من هديتها فكل أو زيادة من طرفها إحسان هو برب ، ولو تعطى بمقدار ما أعطتها أمها ، فهو العدل والمساواة في الإعطاء فهو إقساط فأجازت الآية الكريمة الصورتين في البر مع المعاهد وهي نظيرة لآية تحية قوله تعالى : **﴿إِذَا حَيَّتُمْ بِتَحْيَةٍ فَعَيُّنُوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾** [النساء: 86].<sup>1</sup>

### الفصل الثاني: في معاملات مع الكفار

قبل أن أذكر ما عندي أذكر أن الأمة الإسلامية ليست جماعة من الناس همها أن تعيش بأي أسلوب أو تتحطط طريقها في الحياة إلى أي وجهة وما دامت تجد القوت واللذة فقد أراحت واستراحت .

حاشا لله لا فالMuslimون أصحاب عقيدة تحدد صلتهم بالله وتوضع نظرتهم إلى الحياة وتنظم شؤونهم في الداخل على أنحاء خاصة وسوق صلتهم بالخارج إلى غاية معينة .

والماهرون إلى المدينة لم يتحولوا عن بلدتهم ابتعاء ثراء أو استعلاء .

والأنصار الذين استقبلوهم وناصبوه قومهم العداء أهدفوا أعناقهم للقاضي والداني لم يفعلوا ذلك ليعيشوا كيفما اتفق .

إنهم جميعاً يربدون أن يستضيفوا بالوحى وأن يحصلوا على رضوان الله وأن يتحققوا الحكم العلية التي من أجلها خلق الناس وقامت الحياة .

وهل الإنسان جدد به ، واتبع هواه إلا حيوان ذميم أو شيطان رجيم ؟!

ومن هنا شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مستقرة... بالمدينة بوضع الدعائم التي لا بد منها لقيام رسالته وتبين معاملها في الشؤون الآتية :

1. صلة الأمة بالله

2. صلة الأمة ببعضها ببعض الآخر

3. صلة الأمة بالأجانب عنها من لا يدينون دينها هذا هو محل بحثنا .

### المبحث الأول: تعريف المعاملات وأدلة جوازه

لغة : عمل وعملته أعمله عملاً صنعته وعملته على الصدقة سعيت في جمعها والفاعل عامل والجمع عمال وعاملون وكذا استعملته سأله أن يعمل ، وعاملته في كلام أهل الأمصار يراد به التصرف من البيع ونحوه ؟

وفي معجم الوسيط : عامله : تصرف معه في بيع ونحوه والمعاملات : الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا كالبيع والشراء والإجازة .<sup>3</sup>

1. فنواه رصوحة: 470/14

2. المصباح المنير لأحمد بن محمد على الفيومي دار الحديث القاهرة

3. المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى. أحمد زيات وغيرهما مكتبة الشروق الدولية مصر. الطبعة الرابعة

## اصطلاحاً :

تطلق المعاملات على الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا باعتبار بقاء أشخاص كالبيع والإجارة ونحوها.<sup>1</sup>  
أدلة جوازه :

عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الله تعالى عنهمما قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاء رجل مشرك مستعن طويلاً بعنه يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ( بيعاً أم عطية ؟ أو قال هبة ، قال بل بيع فأشترى منه شاة [ ].<sup>2</sup>

واعن أنس رضي الله تعالى عنه قال : ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه بشعر ومشيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخيز شعير وإهاله سenna [ ].

وفي عمدة القاري ( فيه من الفوائد جواز المعاملة الكفار فيما لم يتحقق تحرير عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم وفيه جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر لما يكزن حربياً وفيه ثبوت أملك أهل الذمة فيه أيدهم وفيه جواز الشراء بالثمن المؤجل )<sup>4</sup>

وفي فتح الباري، ( قال ابن بطال : معاملة الكفار جائزة إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين )<sup>5</sup>.  
وقال ابن بطال : ( عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها )<sup>6</sup> لما في ذلك من المذلة لهم وإنما المتنع أن يؤجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم .

## وفي مفتاح الغيب :

( أجمعوا الأئمة على أنه تجوز مخالطتهم ومعاشرتهم ومعاملتهم )<sup>7</sup>.

وفي تفسير ابن جزي :

لأية ( ومن يتوهمن فإنه منهم ) ولا يدخل فيه معاملاتهم في البيع وشبيهه )<sup>8</sup>.

## المبحث الثاني في أقسام الكفار

الكافر ثلاثة أقسام : قسم أهل الكتاب : وهو المهوذ والنصارى ومن اتخد التوراة والإنجيل كتاباً كالسامرة، والفرنج ونحوهم، فهو لا تقبل منهم الجزية ويقررون على دينهم إذا بذلواها، وقسم لهم شهبة الكتاب : وهو المجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم وإقرارهم بها، وقسم لا كتاب لهم ولا شهبة كتاب: وهو من عدا هذين

القسمين من عبادة الأوثان، وعلى هذا فأهل الكتاب من الكفار فالكافر أعم من أهل الكتاب.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي الثاني من 1573 .

<sup>2</sup> البخاري/2 772 باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل حرب محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ا دار ابن كثير المأمة . بيروت الطبعة الثالثة 1987 .

<sup>3</sup> البخاري/2 729 باب الشراء النبي صلى الله عليه وسلم رقم الحديث 1963 .

<sup>4</sup> عمدة القاري شرح صحيح البخاري لغيرالدين العجمي الحنفي ، باب من رعن درعه 12/100 دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الأولى 2001 .

<sup>5</sup> فتح الباري ابن حجر العسقلاني 410/4 .

<sup>6</sup> شرح البخاري لابن بطال ابن الحسن على بن خلف بن عبد الملك 6/387 مكتبة الرشد . الرياض .

<sup>7</sup> مفتاح الغيب 240/29 .

<sup>8</sup> تفسير ابن جزي 180/1 .

<sup>9</sup> انظر المتفق لابن قدامه العتبي 13/31 دار عالم الكتاب في تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي الطبعة الثالثة 1997 .

وأيضاً من حيث الأمان والجزية تقسم إلى ثلاثة أقسام :

1. الذمي 2. المستأمن 3. العربي

وأما الذمي : فمن الذمة : وفي اللغة الأمان والعهد فأهل الذمة وأهل العهد والذمي : هو المعاهد والمراد بأهل الذمة في اصطلاح الفقهاء الذميين .

فيعرفونهم بأن أهل الذمة هم الكفار الذين أقروا في دار الإسلام على كفرهم بالتزام الجزية ونفوذ أحكام الإسلام فيهم<sup>1</sup> .

كما عرفنا أن الكفار أعم من أهل الكتاب وغيرهم فأهل الذمة قد يكونون من أهل الكتاب وقد يكون من غيرهم كالمجوس فالنسبة بين أهل الذمة وأهل الكتاب : أن كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه آخر فيجتمعان في الكتابي إذا كان من أهل الذمة .

وأما المستأمن : وهو في الأصل : الطالب للأمان : وهو الكافر يدخل دار الإسلام بأمان أو المسلم إذا دخل دار الكفار بأمان<sup>2</sup> .

وأيضاً يقولون إن المراد بالمستأمن عند الفقهاء : من دخل دار الإسلام على أمان مؤقت من قبل الإمام أو أحد المسلمين وعلى ذلك فالفرق بينه وبين أهل الذمة : أن الأمان لأهل الذمة مؤيد وللمستأمنين مؤقت . أهل

العرب :

المراد بأهل الحرب : الكفار من أهل الكتاب والشركين الذين امتنعوا عن قبول دعوة الإسلام ولم يعقد لهم عقد ذمة ولا أمان ويقطنون في دار الحرب التي لا تطبق فيها أحكام الإسلام . فهم أعداء المسلمين الذين يعلن عليهم الجهاد مرة أو مرتين كل عام<sup>3</sup> .  
أهل العهد :

هم الذين صالحهم إمام المسلمين على إنهاء الحرب مدة معلومة لصالحة يراها ، والمعاهد: من العهد وهو الصلح المؤقت ويسعى الهدنة والمهادنة والمعاهدة والمسألة والمودعة<sup>4</sup> .

أحياناً يصبح الذمي والمعاهد والمستأمن في حكم العربي باللحاق باختيارة بدار الحرب مقيماً فيها أو إذا نقض عهد ذمته فيحل دمه وماله ويحاريه الإمام بعد بلوغه مأمنه وجوباً عند الجمهور وجواز عند الشافعية<sup>5</sup> .

وأيضاً : ينقلب العربي ذميأً إما بالتراضي أو بالإقامة لمدة سنة في دار الإسلام أو بالزواج أو بالغلبة والفتح<sup>6</sup> .  
المبحث الثالث: في المعاملة المالية مع الكفار

وقد قرر الفقهاء أن عقد الذمة يشترط فيه شرطان :

1. الثانية الموسوعة الفقهية 7/122 إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت الطبعة 1983

2. بذائع الصنائع 7/106 وفتح القدير، ابن الهمام 7/6 دار المكر بيروت لبنان الطبعة الثانية

3. الموسوعة الفقهية 7/121

4. الموسوعة الفقهية 7/121

5. الهدایة 2/430

6. الهدایة 2/429

أولهما : أن يتلزم الديميون بعطاء التكاليف المالية على القادرين لكي يسهموا في بناء الدولة ويشتركون في تكوين ميزانها المالية .

ثانيهما : أن يتلزمو أحكم الإسلام في المعاملات المالية وفي الخضوع للعقوبات الإسلامية ليكون لهم ما للمسلمين وعلهم ما على المسلمين . أما نظام الأسرة من زواج وطلاق ، فإن أولياء الأمر المسلمين كانوا يتركونهم في هذا يتبعون ما يعتقدونه ديناً لهم ، وذلك لصلة أحكم الأسرة بأصل الدين فكان من المحافظة على حريةهم الدينية أن يتركوا في عبادتهم وأحكام الأسرة إلى دينهم ، ولذلك جاءت قاعدة " أمرنا بتركهم وما يدينون " أي في الأسرة والشعائر الدينية وفيما عدا ذلك يتلزمون بالأحكام الإسلامية .<sup>1</sup>

" المعاملات المالية مع أهل الذمة " :

القاعدة العامة" أن أهل الذمة في المعاملات كالبيوع والإجارة وسائر التصرفات المالية كالمسلمين إلا ما استثنى منها" وذلك لأن الذمي ملتزم أحكم الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات المالية فيصبح منهم البيع والإجارة والمضاربة والمزارعة ونحوها من العقود والتصرفات التي تصح من المسلمين ولا تصح منهم عقود الربا والعقود الفاسدة والمحظورة التي لا تصح من المسلمين كما صرح به الفقهاء<sup>2</sup> .

وفي أحكام القرآن : إن الديميين في المعاملات والتجارات كالبيوع وسائر التصرفات كالمسلمين<sup>3</sup> . في الأم ( تبطل بيهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلها فإذا أمضت واستهلكت لم نبطلها وقال : فإن جاء رجلان منهم قد تباعا خمراً ولم يتقابلضاها أبطلنا البيع وإن يتقابلضاها لم نرده لأنه قد مضى )<sup>4</sup> ( 4 ) 2001 . إلا هناك ما يستثنى من هذه القاعدة أجمله فيما يلي :

المعاملة بالخمر والخنزير :

اتفق الفقهاء على أن لا تجوز المعاملة بالخمر والخنزير بين المسلمين مطلقاً لأنهما لا يعتبران مالاً متفقاً عند المسلمين .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : [ ألا أن الله ورسوله حرم بيع الخمر أو الخنزير والميالة والأصنام ]<sup>5</sup> لكنهم أقرروا المعاملة بالخمر والخنزير بين أهل الذمة بنحو شرب أو بيع أو هبة مثلاً بشرط عدم الإظهار ، لأن مقتضى عقد الذمة أن يقر الذمي على الكفر مقابل الجزية ويترك هو وشأنه فيما يعتقده من الحل والحرمة والمعالة بالخمر والخنزير مما يعتقد جواهراً وهذا محل اتفاق بين الفقهاء في الجملة .

1. العلاقة الدولية في الإسلام للإمام أبو زهرة ص 66 دار الفكر العربي . القاهرة .

2. انظر: الموسوعة الفقهية 31/7 .

3. النظر في القرآن لأبي بكر الجصاص 87/4 دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان الطبعة . 1405 .

4. كتاب الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى 504 تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، 507/5 دار الوفاء الطبعة الأولى .

5. صحيفي البخاري: باب بيع الميالة والأصنام رقم الحديث 1212 .

6. الموسوعة الفقهية: 132 .

ويستدل الحنفية لذلك بقولهم : إن الخمر والخنزير مال متفقون في حقهم . كالخل والشاة للمسلمين فيجوز بيعه. وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى عشاره بالشام : أن ولوهم بيعها وخدروا العشر من أثمانها ولو لم يجز بيع الخمر منهم لما أمرهم بتوليتهم البيع<sup>1</sup> .

#### ضمان الإتلاف :

إذا أتلف الخمر والخنزير لمسلم فلا ضمان اتفاقاً لعدم تقويمها حق المسلمين وكذلك إتلافهما لأهل الذمة. عند الشافعية والحنابلة لأن ما لا يكون مضموناً في حق المسلمين لا يكون مضموناً في حق غيره<sup>2</sup> . لكن الحنفية صرحو بضمان متفهاً لأهل الذمة لأنهما مال متفقون في حقهم وبهذا قال المالية إذا لم يظهر الذيي الخمر والخنزير<sup>3</sup> .

#### استئجار الذمي مسلماً للخدمة :

تجوز معاملة الإيجار والاستئجار بين المسلمين وأهل الذمة في الجملة لكنه إذا استأجر الذمي مسلماً لإجراء عمل فإذا كان العمل الذي يؤاجر المسلم للقيام به مما يجوز لنفسه كالخياطة والبناء والحرث فلا بأس به ، أما إذا كان لا يجوز أن يعمله كعصر الخمور ورعي الخنازير ونحو ذلك فلا يجوز . وقال بعض الفقهاء : لا يجوز استئجار المسلم لخدمة الذمي الشخصية لما فيه من إذلال المسلم لخدمة الكافر. ملخصاً :

المعاملات الدينية التي لا ضرر للدين تجوز مع جميع الكفار إلا المرتد، والذمي في المعاملة مثل المسلمين وأيضاً غير الذمي يجوز معه البيع والشراء والإجارة والاستئجار، البهبة والاستئجار بشرطها شراء كل مال متفقون في حق المسلم والبيع لا يكون فيه إعانة أهل الحرب وإهانة الإسلام والمهدية ليس فيها تعظيم شعائر الكفر وأيضاً يجوز التكاح بالكتابية في نفسه، ولو أراد الصلح فيجوز الصلح معهم إلا ما أحل الحرام أو حرم حلالاً.

#### خاتمة البحث

لأن حاز أن الخص أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة ، فإنهما كالتالي :  
أولاً: أوضحت أن القرآن والسنة تشيران إلى تقسيم العالم إلى قسمين ولكن لم يرد في الكتاب والسنة اصطلاح دار الكفر والإسلام ، ثم بينت أن داراً لحرب تصير دار الإسلام بإظهار حكم الإسلام فيها ولو كان مثل إقامة الجمعة والأعياد وهذا متفق عليه .  
ولكن اختلفوا في أن دار الإسلام بماذا تصير دار الحرب ووضحت مذهب الصاحبين بتوضيح الشيخ أحمد رضا، ثم ذكرت تعريف دار الإسلام ودار الحرب عند المذاهب .

ثانياً: بينت تعريف المولاة وأقسامها ذكرت أن المولاة الحقيقة مع جميع الكفار لا يجوز مطلقاً والمولاة الصورية جائزة بضرورة الشرعية وبينت أقسام المولاة الصورية وحكمها وذكرت الفرق بين المداراة والمداهنة .  
ثالثاً: شرحت حكم آية الممتحنة وبينت أن الآية "لا يهلكم الله عن الدين لم يقاتلوكم"

1. سدائع المصانع: 3/ 500

2. المعني مسالة من اتفق 5/ 442

3. الموسوعة الفقهية 7/ 132

عند أكثرها لمفسرين نزلت في حق أهل العهد ثم نسخ حكمه .  
رابعاً: بينت حكم القتال والغلظة جميع الكفار وهذا الحكم لم يخص بمحاربين بالفعل.  
خامساً: ذكرت معنى البر والإحسان ووصلت إلى أن صلة بمال لمصلحة نفسه لمكافأة الإحسان وصلة الرحم يجوز مع أهل الذمة فقط وهذا هو البر معهم وليس الوداد والمحبة داخلين في حكمه .  
سادساً: بينت معنى المعاملات معهم وأدلة جوازه وذكرت أنهم يتزمرون أحکام الإسلام في المعاملات المالية وفي خصوص للعقود الإسلامية ليكون لهم ما لل المسلمين و عليهم ما على المسلمين، أما نظام الأسرة من زواج وطلاق فإن أولياء الأمر يتركونه في هذا يتبعون ما يعتقدون ديناً لهم ولهذا جاءت هذا القاعدة " أمرنا بتركهم وما يدينون ".

## فهرسة المراجع والمصادر

1. أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر المتوفى 370 دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان 1405
2. أحكام القرآن : للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف ابن العربي المتوفى 543 تحقيق عبد الرزاق المهدي دار الكتب العربي بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2004
3. أحكام الأخوال الشخصية للمسلمين للدكتور سالم بن عبد الغني الرافعي دار ابن حزم الطبعة الأولى 2002
4. أحكام أهل الذمة للشيخ أبي المواهب جعفر بن إدريس الكتاني المتوفى 1323 تحقيق الشريف محمد حمزة بن محمد على الكتاني دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2007
5. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن (الشبير تفسير أبي السعود) لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي المتوفى 951هـ دار إحياء التراث بيروت - لبنان (لا - ت )
6. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين خير الدين الزركلي دار العلم للملائين بيروت لبنان الطبعة الخامسة عشرة 2002
7. الأم : للإمام محمد الشافعي المتوفى 204هـ تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب دار الوفاء الطبعة الأولى 2001
8. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله أبي عمر بن محمد الشيرازي المتوفى 791هـ تحقيق الشيخ عبد القادر عرفان العشا دار الفكر بيروت - لبنان الطبعة 2005
9. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلا الدين أبي الحسن علي بدر سليمان الملاوي المتوفى 885هـ تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركي المتوفى 970هـ دار لجنة المطبوعات الإسلامية والنشر الطبعة الأولى (1995)
10. البعر الرائق: لزين الدين ابن نجيم المصري المتوفى 1205هـ مطبعة هجر للطباعة والنشر الطبعة الثانية.
11. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر الكاساني المتوفى 587 دار الفكر بيروت لبنان.
12. تاج العروس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى 1205هـ مطبعة التراث العربي (لا - ت ) 13.. تحفة المهاجر بشرح المهاجر لأحمد بن حجر الهيثمي المتوفى 974هـ مطبعة مصطفى محمد - مصر (لا - ت )
13. تفسير ابن جزي : محمد بن أحمد جزي الكلباني المتوفى 741هـ دار الكتب العربية.
14. تنوير المقاييس من تفسير ابن عباس مصطفى ألبابي مصر (لا - ت )
15. جامع البيان عن تأويل أبي القرآن : لأبي جعفر محمد جرير الطبراني المتوفى 310 تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي المطبوع حرر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى (2001)
16. جامع الرموز شرح النهاية ، شمس الدين محمد القهستاني المتوفى 963هـ مكتبة إسلامية قاموس إيران
17. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى 671هـ دار الشعب القاهرة مصر
18. الجلالين لجلال الدين المحتلي المتوفى 864هـ وجلال الدين السيوطي المتوفى 111هـ موسسة الرسالة ناشرون الطبعة الأولى 2004
19. حتنية ندوسي على الشرح الكبير محمد عرفة الدسوقي المتوفى 1230هـ دار الفكر (لا - ت )
20. حاشية البيجرمي على الإنقاع لسليمان بن عمر بن محمد البيجرمي المتوفى 1221هـ المكتبة الإسلامية تركيا .
21. حياة الإمام أحمد رضا لشيخ مشتاق الأزهري رسالة ماجستير إدارة تحقیقات الإمام أحمد رضا کراتشي باکستان .
22. در الحكم في شرح غرر الأحكام لمحمد بن خرا موز بن على المعروف بملأ خسرو المتوفى 885 مطبعة أحمد كامل مصر .
23. الدر المتنق على الهاشم مجمع النهر . محمد بن محمد علاء الدين الحصكفي المتوفى 1088هـ . دار إحياء التراث العربي .
24. سيرًا لأعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان النهبي المتوفى 748 تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة الحادية عشر 1998 .
25. الشرح الصغير على أقرب المساواة إلى مذهب الإمام مالك لأبي البركات أحمد بنت محمد المتوفى 1771 تحقيق مصطفى كمال وصفي القاهرة دار المعارف سنة 1972 م .

26. شرح ابن بطال لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المتوفى 449 مكتبة الرشد الرياض .

27. صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى 256 دار الفيحاء دمشق .

28. العلاقة الدولية في الإسلام للإمام أبو زهرة المتوفى 1987هـ دار الفكر العربي القاهرة .

29. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العبيدي المتوفى 855 دار الكتب العلمية بيروت -لبنان الطبعة الأولى 2001 .

30. عنابة القاضي وكفاية الراضي علي البيضاوي لقاضي شهاب الدين أحمد لخفاجي المتوفى 1036 دار الصادر بيروت .

31. فتح الباري للإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي المتوفى 852 دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى 1379 .

32. فتح القدير الإمام كمال الدين بن محمد عبد الواحد السيوسي المتوفى 681هـ دار الفكر الطبعة الثانية .

33. الفتوحات الإلهية (الشهير بالجمل) لسليمان الجمل المتوفى 1240هـ دار إحياء التراث ، بيروت لبنان

34. فتاوى هندية معروفة بالفتاوی العمالکیة للعلامة مولانا الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 2000 .

35. فتاوى رضوية : الإمام أحمد رضا خان البريلوي رضا المتوفى 1340هـ فاؤندیشن جامعة نظامية رضوية لاہور . باکستان .

36. کشف النقاع على متن الإقناع منصور بن يونس بن ادريس الهوتي المتوفى 1051هـ دار الفكر الطبعة 1402 .

37. کشف اصطلاحات الفنون والعلوم ،لمحمد على المهاجري تحقيق على دحروج مكتبة لبنان وناشرون

38. الكشف عن حفائق غواصين التنزيل وعيون الأقاویل في وجوه التأویل لجار الله أبو القاسم الزمخشري المتوفى 538 تحقيق الشیخ علی محمد مکتبة العبیکان الیافی 1998 .

39. مدارک التنزیل وحقائق التأویل (الشهیر بتفسیر النسّفی) لأبی البرکات عبد الله بن احمد بن محمود النسّفی المتوفی 710 تحقيق یوسف البدوی دار ابن کثیر الطبعة الأولى .

40. المصباح المأبی لأحمد بن محمد علی الفیومی المتوفی 770هـ دار الحديث القاهرة .

41. المعجم الوسيط لإبراهیم مصطفی - أحمد زیات مکتبة الشروق الدولیة - مصر الطبعة الرابعة .

42. المعتمد في أصول الدين ،للقاضی أبي یعلی الحنبلي 458هـ تحقيق ودیع زیدان دار المشرق بيروت .

43. الموسوعة الفقهية إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت الطبعة الثانية

44. المفتی : لموقف الدين أبي محمد بن أحمد بن محمد قدامه الحنبلي المتوفى 620 تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي دار عالم الکتاب الیافی الطبعة الثالثة 1997 .

45. مفردات ألفاظ القرآن : تأليف العلامة الراغب الأصفهانی المتوفی 425 تحقيق صفوان عدنان داودی دار القیم الطبعة الثالثة 2002 .

46. مفاتیح الغیب الشهیر بالتفسیر الكبير للإمام محمد الرازی فخر الدين المتوفی 604 دار الفكر الطبعة الأولى 1981 .

47. مقالات الإسلاميين واختلاف المسلمين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى 330 المکتبة العصریة بيروت -لبنان .

48. نهاية المحتاج لابن شهاب الدين الرملي المتوفى 1004هـ مطبعة مصطفی أبیابی الحلبي الطبعة الأخيرة 1386 .

49. وفیات الأعیان وأبناء أبناء الزمان 4،أبو شمس الدين احمد بن محمد أبي بکر بن خلکان تحقيق إحسان عباس،دار صا در بيروت لبنان .

50. البداية شرح بداية المبتدئ للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بکر الفرغانی المرغینانی المتوفی 593هـ تحقيق الشیخ محمد عدنان درویش دار أرقـم .